ان بروتوكول جنيف لعام ١٩٧٧، والخاص بالنزاعات الدولية[٤٥] أكد هذا المفهوم. لقد شمل البروتوكول المذكور، في حمايته لأسرى الحرب جميع القوات المسلحة والجماعات والوحدات التي تكون تحت اشراف «طرف»، سواء هذا «الطرف» كان «ممثلا بحكومة أو سلطة...»[٤٦]. وذهب البروتوكول المشار اليه أبعد من ذلك، حيث أضاف نصاً قانونياً جديداً حين شمل «الشعوب... التي تكافح ضد سيطرة استعمارية أو احتلال أجنبي أو نظام عنصري...»[٤٧].

ان العرف الدولي اعترف مؤخراً بالوضع القانوني للهيئات الاقليمية الممثلة في حركات التحرير الوطني التي تقود حروباً ضد السيطرة الاستعمارية[٤٨]. ان حركة التحرير الوطني الجزائرية، وحكومتها المؤقتة، تمتعت بوضع ديبلوماسي معين. فقد اعترف بها العديد من الدول العربية والافريقية كما خصصت لها جامعة الدول العربية ميزانية سنوية[٤٩]. وحصلت الحكومة الجزائرية المؤقتة، على اعتراف خمس وعشرين دولة، ومعظم هذه الاعترافات كانت اعترافات «قانونية» ولم تكن اعترافات واقعية[٥٠]، كما وقعت عدداً من الاتفاقيات الدولية مع دول أُخرى[٥١]. ومنحت تونس والمغرب جبهة التحرير، وبعدها الحكومة المؤقتة، حق الاشراف على قوات جبهة التحرير المرابطة في أراضي تلك الدولتين[٥٢]. وعقدت الحكومة المغربية اتفاقية سرية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة اعترفت المغرب بموجبها بأن تخطيط الحدود الجزائرية المغربية كان قد فُرض عشوائيا من قبل فرنسا على كل من المغرب والجزائر وسوف تتم معالجته بشكل ودي وعن طريق المفاوضات بين المغرب وحكومة الجزائر المستقلة[٥٣].

وقد تم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني لجنوب فيتنام، ومن بعدها بحكومة الثورة المؤقتة، من قبل سبع وعشرين دولة، حيث تمتعت البعثات الديبلوماسية الفيتنامية فيها بحصانات وامتيازات ديبلوماسية[٥٤]. ومن المناسب الاشارة الى ان الحكومة الكوبية، على سبيل المثال، كانت قد رفعت مستوى التمثيل الديبلوماسي مع الجبهة الفيتنامية إلى مستوى سفارة، واعطت كوبا ممثلها لدى الجبهة رتبة سفير فوق العادة[٥٥]. واشتركت الجبهة في مؤتمر باريس حول فيتنام كطرف أصيل في تلك المفاوضات ووقعت الاتفاقيات التي ترتبت على تلك المفاوضات. لقد اشارت تلك الاتفاقيات الى «طرفي فيتنام الجنوبية»[٥٦]. وذلك يعني حكومة جمهورية (جنوب) فيتنام والحكومة الثورية.

ان استعار الكفاح المسلح في المستعمرات الافريقية قد ساعد على بلورة الوضع القانوني لحركات التحرير الافريقية كهيئات اقليمية. وقد اعترفت منظمة الوحدة الافريقية وهيئة الامم المتحدة اضافة الى العديد من الدول، بهذه الحركات باعتبارها ممثلا شرعيا لشعوب المستعمرات التي تنتمي هذه الحركات اليها[٥٧]. وفي مجموعة من القرارات التي صدرت عن هيئة الأمم، وردت الاشارة صراحة الى «الشعوب» الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، والدعوة الى الدول والمنظمات الدولية لتقديم كافة انواع المساعدات لتلك «الشعوب». كما أكد المؤتمر الدولي الخاص بحقوق الانسان والذي عقد بمساعي هيئة الأمم المتحدة في طهران، ايران سنة ١٩٦٨، على حق جميع الأفراد الذين يقاتلون ضد نظام